

اطركوبتين ولو بالوصف والركبتين والرايين بالعين  
 لان المتصور ما مر (تعا ولا يعرف الا بالتعيين) ويتعوت  
 اي الركبتان واطركوبان والرايين بها اي العين لا بالوصف  
 على ما مر فلا يجوز ايداه واحد منهم وامكان سبقي كل  
 من الركبتين او الرايين وامكان قطع المسافة بلا  
 تدوير فيما قولان احدهما ضعيفا يقطع بتخلفه او  
 فادها يقطع بتقدمه او كان سبقيهما على تدويره او  
 يمكنه قطع المسافة الاعلى تدويره يجرى وذكر تعيين الركبتين  
 والرايين وتعيينهما وامكان سبقي كل من الرايين وامكان  
 قطع المسافة وبلانهم مع التصريح بقوليها من زيادتي  
 وتعيرى هنا وفيما ياتي بالركوب اعم من تعيرى بالقرس  
 واعم عوضا عنها لان اودينا كالاجرة فلو يتطعوا  
 يجرى ولا يكتب غير موصوف طريقتهم العقد وتعتبر لجهتها  
 عند شرط منهما مجمل كقولها هو لهما في الركوب وغيره  
 وتكون ركوب المعين لركوبيهما يفتقران سبقي ولا يقرم  
 ان طريقتهم فان سبقيهما اخذ العوضين جامعا او  
 احدهما قبل الاخر وسبقاه وجامعا او طريقتهم احد  
 فلا يشي لاحد او جامعا مع احدهما وتأخر الاخر ففوض  
 هذا النفس وعوض المتأخر للمجمل ومن مع

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

لاتهما سبقاه والا بان توسطهما او سبقاه وجامعتين  
 او سبقاه احدهما او جامعا مع المتأخر فعوض المتأخر لسابق  
 لسبق لهما اما اذا كان الشرط من غيرهما اما ما كان او غيره  
 كقولهم من سبق متكما فله في بيتها طاه او على كذا او من  
 احدهما كقولهم ان سبقتي فله على كذا وان سبقتي  
 فلا يشي لي عليك فيه يقر بحلله بخلاف ما اذا كانت  
 الشرط منهما لان كلا منهما مفرد بين ان يقرم وان يقرم  
 وهو صور في التمار المحرم وانما شرط من غيرهما  
 طاقير من التحريف على تعلم القروسيه وغيرهما وبن  
 عوض في طاعة واشترط كفاة الحمل لهما وبهما وعدم  
 غريم مع قولي او طريقتهم احد من زيادتي وتعيرى  
 بقولي والا اعم من ما عيرى ولو تسابق جمع ثلاثة فاكتر  
 وشركا للثاني مثل الاول اود فون صح لان كل واحد منهما  
 ان يكون اولا او ثانيا في الاولى ليقوم بالعوض او لا  
 في الثانية ليقوم بالكثرة وما ذكر ثم في الاولى هو ما صح  
 في الروضة كالشرحين ووقع في الماصح الجزم فيها بالفساد  
 لان كلا منهما لا يجتهد في السبق لو توفقه بالعوض سبقي  
 او سبقي فان شرط للثاني اكثر من الاول لم يصح لذلك  
 والا خير اقل من الاول صح والا فلا وسبقا ذي خف

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد

فرض من شرطه ان يكون  
 في وقت واحد في وقت واحد  
 في وقت واحد في وقت واحد